العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003▽

Iraqi relations with neighboring non-Arab countries and their impact on political stability in Iraq after 2003

أ.م.د. باسم كريم سويدان*
Dr.Basim Kareem Swaidan

الملخص

يدرس هذا البحث علاقات العراق مع دول الجوار غير العربية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003. ويهدف البحث إلى تحليل العوامل التي أثرت على هذه العلاقات وكيفية تأثيرها على الوضع السياسي الداخلي في العراق، كما يستعرض البحث التحديات والفرص التي واجهها العراق في بناء علاقات مستقرة مع هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، العراق، الاستقرار السياسي، دول الجوار

Abstract

This research deals with Iraq's relations with neighboring non-Arab countries and their impact on political stability in Iraq after 2003. It also aims to analyze the factors that affected these relations and how they affected the internal political situation in Iraq, in addition to the challenges and opportunities that Iraq faced in building stable relations with these countries.

Keywords: International relations, Iraq, political stability, neighboring countries

المقدمة:

بعد عام 2003، شهد العراق تحولات جذرية في بنيته السياسية والاجتماعية، مما أثر بشكل كبير على علاقاته مع دول الجوار غير العربية. هذه العلاقات أصبحت محوراً أساسياً في تحديد مسار الاستقرار السياسي في البلاد. فالعراق، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية، كان دائماً محط أنظار القوى الإقليمية والدولية.

▽ تاريخ التقديم : 2024/4/5 تاريخ القبول: 2024/5/18 تاريخ النشر: 2024/6/30
* الجامعة العراقية/ كلية الاعلام Dr.basimkareem@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومع سقوط النظام السابق، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من التفاعل الإقليمي، حيث سعت دول الجوار غير العربية الى اعادة علاقاتها مع العراق لتحقيق مصالحها الاستراتيجية بالدرجة الاساس .

كما وتتسم العلاقات العراقية مع هذه الدول بالتعقيد والتشابك، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية وإن فهم تأثير هذه العلاقات على الاستقرار السياسي في العراق يتطلب دراسة معمقة للعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي شكلت هذه العلاقات. كما يتطلب تحليل السياسات الخارجية للدول المجاورة وكيفية تفاعلها مع الديناميكيات الداخلية في العراق

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه العلاقات الخارجية في تحقيق الاستقرار السياسي لأي دولة ، اذ شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية كبيرة أثرت على علاقاته مع الدول المجاورة غير العربية مثل تركيا وإيران. إن فهم هذه العلاقات وتأثيرها يمكن أن يساعد في تقديم توصيات لتحسين السياسة الخارجية العراقية وزيادة الاستقرار الداخلي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى فهم وتحليل العلاقات بين العراق ودول الجوار غير العربية بعد عام 2003، وتحديد مدى تأثير هذه العلاقات على الاستقرار السياسي في العراق. كما ويسعى إلى تقديم رؤية شاملة للتفاعلات السياسية والدبلوماسية بين العراق وهذه الدول، وكيف تنعكس على الوضع الداخلي في العراق.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003. ويتناول البحث التساؤلات التالية:

ما هي العوامل التي أثرت على هذه العلاقات؟

وكيف انعكست هذه العلاقات على الوضع السياسي الداخلي في العراق؟

فرضية البحث: يفترض البحث أن العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية بعد عام 2003 كان لها تأثيرا مزدوجا على الاستقرار السياسي في العراق: تارة ساهمت في تحسين الاستقرار من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي، وتارة أخرى أدت إلى توتر السياسات نتيجة لذلك بسبب المصالح الإقليمية المتضاربة.

اولا : العلاقات العراقية – التركية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق

لقد اثارت طبيعة اعادة تشكيل النظام السياسي العراقي اهتمام القوى الاقليمية كافة وعلى وجه الخصوص دول الجوار الجغرافي غير العربية للبلاد ، لتجمع ستراتيجياتها على ابقاء العراق دولة موحدة ، مع ضرورة مراعاة المصالح العليا لتلك الدول في المقام الاول .. لذلك جاءت الاستراتيجية التركية في المنطقة في ظل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رؤية تريد اعادة انتاج معادلة اقليمية تكون صاحبة القرار الاول فيها على مستوى الاقليم. وان علاقة العراق مع دول الجوار الغير عربية تحكمها العديد من الاتفاقيات سواء اكانت في مجال المياه او النفط او الفصائل المعارضة.

وفي السنوات الاخيرة شهد العراق حالة من الجفاف لم يسبق لها مثيل منذ قرن من الزمن ، وتشير الاحصاءات الى ان ثلث الاراضي الزراعية في العراق مهددة بالتصحر والجفاف خلال السنوات المقبلة، واعتمادا على التقارير الخاصة بالمتطلبات المائية العراقية خلال السنوات القادمة ، فالعراق يحتاج الى 99 مليارم3 من المياه في سنة 2025 ، في حين ان كمية المياه المتوفرة لا تلبي هذا الرقم وان خسارة مليارم3 من مياه نهر الفرات سيؤدي الى تصحر 27 الف دونم من الاراضي جراء الملوحة المرتفعة، وقد اظهرت وزارة التخطيط العراقية ان سبب العجز المستقبلي في المياه داخل العراق يعود الى مجموعة من الاسباب منها[1]:

1- الانفجار السكاني الهائل في العراق، فعدد سكان العراق كان 22 مليون عام 1997 وقد يصل الى 48 مليون بحلول عام 2025 .

2-عمليات التبخر واثرها على الفقدان المائي حيث تقدر بحدود (2500 ملم/ سنويا).

3- التغيرات المناخية التي تعصف بالعالم

4- دور دول الجوار في عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمنبع الانهار والعبث بالحصص المائية الواردة للعراق.

5- افتقار العراق رؤية ادارية واضحة لادارة المصادر المائية وتفعيل اقتصاديات المياه كاستراتيجية وطنية للمحافظة عليها.

اذ يشكل العجز المائي احد العوائق الكبيرة التي تقف امام نمو وتطور القطاع الزراعي العراقي ، وان عدم حصول القطاع الزراعي على الكمية الكافية من المياه سيؤدي بدون ادنى شك الى ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة 11% وفقا للمؤشرات الاقتصادية لعام 2019 .

[1] سلمان ابراهيم مهدي، مشكلة شحة المياه والتحديات الآنية والمستقبلية، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 5، تموز 2018 ص 177.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الامر الذي تنظمه العلاقات الدولية بين الدول التي تحكمها قوانين وأعراف يتم تطبيقها من اجل تنظيم المصالح المشتركة بينها، فالانهار الدولية لها قوانينها واحد هذه القوانين هو الذي يعمل على تنظيم العلاقة بين الدول التي تتقاسم بحوض مائي واحد او اكثر، بحيث يتم الاشتراك في هذه المياه بشكل عادل وبما لا يضر باي طرف من الاطراف، وعبر السنين تطورت تلك القوانين كنتيجة حتمية للتنافس الشديد في استعمالات المياه وندرتها، وشكلت المعاهدات الدولية مراجع يستند اليها في فض النزاعات الدولية حول المياه. وهناك العديد من النظريات الفقهية ذات العلاقة باستخدام مياه الانهار اتت نتيجة للنزاعات والخلافات في استخدام المياه بطريقة شكلت ضرر للدول الاخرى والتي تجري هذه الانهار في اراضيها، اكد الفقه الدولي على مجموعة من الاجتهادات في موضوع استغلال الانهار الدولية واوجه الانتفاع منها وهذا ما ساهم في بروز العديد من النظريات التي حاولت تفسير ذلك ومنها:

أ: نظرية السيادة الاقليمية المطلقة: ظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر على يد المدعي العام الامريكي هارمون عام 1895 وقد ذهبت هذه النظرية الى الحرية الكاملة للدولة بالتصرف بمياه النهر المار في اراضيها دون الاخذ بالنظر الاضرار التي تسببها للدول الاخرى مع ذلك بان سيادة الدولة على المياه حسب هذه النظرية هي سيادة مطلقة كسيادتها على اراضيها [1].

ب: نظرية الوحدة الاقليمية المطلقة: ويطلق عليها ايضا نظرية التكامل الاقليمي المطلق: انطلقت هذه النظرية من ان مجرى الحوض يشكل من منبعه الى مصبه وحدة اقليمية واحدة متجاهلة النظر الى الحدود السياسية، من خلال هذه النظرية من حق الدول التي يجري بها النهر الحصول على كميات متساوية من المياه مع دولة المنبع وكذلك نوعية المياه، فالسيادة التي تمارسها الدولة على جزء الاقليم الذي يمر فيها تعد سيادة مقيدة وليست مطلقة، فلا يحق لها الانتقاص من كيمة المياه الجارية وكذلك ليس لها الحق في تحويل مجرى النهر او تسريع جريانه[2].

ت: نظرية الملكية المشتركة: اكدت هذه النظرية بان النهر الدولي من منبعه الى مصبه ملك مشترك لجميع الدول المتشاطئة يحق لها استخدام مياهه بحقوق متساوية ولا يحق لاي دولة القيام باي مشاريع من شانها ان تضر الدول الاخرى دون موافقة بقية الدول.

[1] علي محمد جواد، النهر الدولي في القانون الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 13 ، مركز الدراسات الدولية ، تموز 2001..
[2] ابراهيم محمد صبري، الادراك البرغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق الوصف والحلول لأهم الابعاد، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 5، تموز، 2018.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ث: نظرية المنافع المتوازنة: وهذه النظرية تفسر الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الاطراف وقد ركزت على محوريين رئيسين هما:

1- ان لكل دولة الحق في الحصة المائية المنصفة لشبكة النهر الجاري اعتمادا على حالتها وبيئتها الاقتصادية وعدد سكانها.

2- لا يحق لاي دولة وقف او تحويل تدفق نهري يجري في اراضيها الى اراضي دول متشاطئة بل يحظر عليها استخدام مياه النهر بما يشكل خطرا على الدول الاخرى او يمنعها من استخدام تدفق مياه النهر استخداما مناسبا.

1.: الازمة المائية في العراق والدور التركي فيها

اعتمد العراق بشكل كبير على دجلة والفرات،في امدادته المائية فحوالي 98 في المائة من إمدادات المياه تاتي من هذين النهرين ، ففي عام 1933 تلقى العراق حوالي 30 مليار متر مكعب من المياه في الوقت الذي كان عدد السكان لا يتجاوز اربع ملايين شخص، اما في عام 2022 وبعد ان وصل عدد السكان ما يقارب 40 مليون يتلقى العراق حوالي 9.5 مليار متر مكعب من الماء.و من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه إلى 479 مترًا مكعبًا سنويا بحلول عام 2030 ، وهو بعيد كل البعد عن معيار منظمة الصحة العالمية البالغ 1700 متر مكعب سنويًا.

يمكن القول بان هذه الازمة من الممكن ان تهدد الأمن الغذائي والحياة والتنمية وتؤدي الى اعاقة مشاريع التنمية وتفتح المجال امام حروب مياه مع دول الجوار.

أدى عدم وجود تدفق كافٍ للمياه إلى زيادة الملوحة في نهر شط العرب – المصدر الرئيسي لإمدادات المياه في اقصى جنوب العراق – مما أدى إلى مستويات ملوحة أعلى بعشر مرات من معايير منظمة الصحة العالمية المقبولة، أثرت الملوحة المتزايدة على رطوبة اراضي بلاد ما بين النهرين الشهيرة في العراق، والتي كانت في يوم من الأيام أكبر الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط.

ولا يزال أمام العراق مسارات طويلة قبل أن يحقق الإدارة السليمة للموارد المائية ؛ الكثير من الموارد المائية تُهدر من خلال التبخر بسبب نقص تخطيط الري او عدم القدرة على استخدامها بكفاءة وعدم تفعيل اليات الحصاد المائي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خلال السنوات الخمسين الماضية، لم يمنح العراق الأولوية لمثل هذه القضية الحيوية أو على الأقل لفت الانتباه الكافي إليها. ويرجع ذلك جزئيًا إلى مشاركة حكومات العراق في العديد من الحروب وتركيزها على إنتاج النفط لتوليد الدخل القومي. ومع ذلك، فإن ضعف وجود إدارة مختصة للموارد المائية بشكل مناسب ليس السبب الوحيد لوضع العراق المؤسف والضعيف. فقد أدت الظروف السياسية المعقدة لعدم اليقين في اطار السياسات المائية.

فالعراق كغيره من الدول النامية ينتاب دستوره بعض التناقضات الخطيرة فالفقرة 8 من المادة 110 والفقرة 7 من المادة 114 من الدستور العراقي تعطي الحكومة الفيدرالية مسؤولية التعامل مع الموارد المائية الاتية من خارج البلاد، في حين تعطي الحكومات المحلية ادارة المياه المحلية وهذا ما يخلق تناقضا كبيرا في المستقبل وما يحدث حاليا عندما تريد الحكومات المحلية الضغط على الحكومة المركزية في بعض القضايا اومحاولة تسييس قضية المياه.

شكلت ندرة المياه وتغير المناخ مصدر قلق بالغ الاهمية في العراق. ففي عامي 2021 و 2022 شهد العراق مستوى قياسي من الجفاف ودرجات حرارة شديدة بلغت 54 درجة مئوية / 130 درجة فهرنهايت سجلت في الجنوب.

وبات العراق يواجه تهديدات كبيرة غير مسبوقة. وإذا ما سمحت الدولة بأستمرار الوضع الحالي، فستظهر عواقب وخيمة تتراوح بين الكوارث البيئية إلى الأضرار الجانبية المختلفة، ويمكن تناول اهم النتائج الرئيسية للحالة المائية الكارثية في العراق كما يلي:

- **ندرة المياه:** سيفقد نهر الفرات 70٪ من مياهه في نهاية مشروع جاب التركي. البلد يمكن أن ينزلق ال ما تحت خط الفقر المائي، والذي تم تعريفه على أنه أقل من 1000 متر مكعب في السنة للشخص.
- **انعدام الأمن الغذائي:** سيعاني قطاع الزراعة من ذلك ، مما يؤدي إلى تفاقم قضايا الأمن الغذائي وعدم زيادة الإنتاجية وزيادة الواردات الغذائية التي ستبقي العراق معتمداً على السلع الأجنبية.
- **مخاوف صحية:** سترتفع مستويات التلوث والملوحة. فمياه الخليج ذات مستويات عالية من الملوحة واكبر مثال على ذلك تلوث مياه البصرة و نفوق الانواع المختلفة من البرمائيات ووكذلك الثروة السمكية التي يعتمد عليها الكثير من السكان كمصدر رزق مما ادى الى هجرة الاف المواطنين .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **التكاليف البيئية:** حدوث الأزمات البيئية وما ينجم عنها من حاجة لإعادة تأهيل الطبيعية الذي يكلف الحكومة مليارات الدولارات، مما سيزيد من العبء على الاقتصاد الوطني.

يتهم العراق تركيا باتباع أجندة سياسية مائية خفية. بالمقابل، تشكو تركيا من مطالبات العراق التي لا أساس لها من الناحية القانونية من وجهة نظرها ، كون نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية. لذلك فشل الطرفين في التوصل إلى توافق في الآراء. فتركيا مستمرة في خططها والعراق يخسر الوقت والموارد. ان تركيا تهدف إلى تحقيق هدفين في وقت واحد. الأول هو السيطرة على المجاري المائية التي تتدفق الى العراق وسوريا. والثاني هو قصر حصص المياه لبلدان المصب، هذه الاستراتيجية التركية ستساهم في المدى البعيد اعتماد العراق وسوريا على تركيا ليس اقتصاديا فقط وإنما رهن قرارها السياسي بيد انقرة. وستحقق هذه الاستراتيجية طويلة المدى مزايا كبيرة لتركيا وبالمقابل سوف تساهم في خلق العديد من المشاكل لدول الجوار. من هنا تلعب تركيا دورا في أزمات هذه الدول بسبب نقص المياه بالمقابل ترى تركيا ان من حقها الحصول على نصيبها من الطاقة بسعر منخفض مما يجعلها لاعب رئيسي في السياسة الشرق اوسطية، في المستقبل من خلال الهيمنة على الموارد الطبيعية خلافا للقانون الدولي.

كما ان اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تم التصديق عليها عام 2013 بشأن حماية واستخدام الحدود العابرة للحدود قد ادخلت المجاري المائية والبحيرات الدولية ضمن هذه الاتفاقية. (وقع العراق على هذه الاتفاقية في يونيو 2015) وهذه الخطوة يمكن أن تعزز شرعية ادعاءات العراق في حقوقه المائية. فعلى الرغم من التناقض الواسع بين العراق وتركيا في ملف المياه، فإن احتمال وجود الية يحقق الجميع مصالحه لا يزال قائماً. وان تحقيق هذا من شأنه يتطلب إنشاء بيئة تفاوضية صحية وتحول الخطاب السائد من المستوى السياسي إلى مستوى أكثر مسؤولية. وبالمقابل فأن ادعاءات العراق بحقوقه المائية المقتطعة من قبل تركيا غالبا ما تبرره تركيا من خلال تصرفاتها اتجاه العراق في عمليات استغلال مياه نهري دجلة والفرات بالحجج التالية:

- بلدان المصب لديها إدارة سيئة لموارد المياه، حيث يضيع معظم المياه العذبة. وان هذه الدول ستستفيد أيضًا من مشروع GAP ، الذي يمكن أن يمنع الفيضانات وإهدار المياه.
- حوالي 90٪ من إجمالي التدفق السنوي لنهر الفرات و 50٪ من نهر دجلة ينبع من الأراضي التركية ، لذلك تركيا لها الحق في التحكم في تدفقات الأنهار بموجب النظرية المطلقة للسيادة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- اتفاقية الأمم المتحدة لم تصل بعد إلى وضع قانوني ملزم. علاوة على ذلك، يجب تقاسم جميع الموارد الطبيعية بما فيها النفط إذا كان سيتم اتباع الاتفاقية حرفياً.
- يجب أن يكون للعراق حصة أقل من المياه، حيث أن الأراضي المروية داخل حوض نهر الفرات لا تتجاوز 1.95 مليون هكتار. ومعظم أراضي حوض نهر الفرات عقيمة، لذلك لا جدوى من إنفاق الماء عليها.
- اقترحت تركيا بالفعل تخصيص المياه من نهر دجلة إلى الفرات لغرض التخفيف من نقص المياه لكن العراق رفض هذا الاقتراح.
- تستخدم تركيا السدود لتنمية المجتمع المحلي، وتوليد الطاقة، وإدارة التغيرات الديموغرافية. وتركيا ليس لديها نية لاستخدامها لدوافع سياسية، واستخدامها لا يشكل تهديدا محتملا لدول المصب.

تبدو حجج تركيا صحيحة على افتراض أنها لا تعمل بدوافع سياسية. في حين أظهرت مخاوف قانونية بشأن إدارة موارد المياه، ولم يقم العراق بإدارة موارده المائية بشكل مناسب كما اسلفنا .

ومع ذلك، فإن العديد من المؤشرات تدعم الفرضية القائلة بأن تركيا تعمل بدوافع سياسية مائية. وهذا ما اتى على لسان لرئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميريل عام 1992: "نحن لا نقل إننا نشاركهم مواردهم النفطية، ولا يمكنهم القول إنهم يشاركوننا مواردنا المائية، هذا هو حق السيادة. لدينا الحق في فعل أي شيء نريده "[1].

مثال آخر على تهديد حصة مياه العراق من الدول المجاورة فأبان عام 2010 ، اعلنت الرئاسة السورية عن مشروع ري نهر دجلة، الذي يقوم على أساس اتفاق 2002 بين العراق وسوريا. وعبرت الحكومة العراقية الحالية عن تشككها في شرعية الاتفاقية. حيث أطلقت اعتراضات رسمية عليها حتى لا تلتزم بما وقعته الحكومة العراقية السابقة، يهدف المشروع إلى ضخ 1.25 مليار متر مكعب من مياه دجلة قبل أن تتدفق إلى الحدود العراقية وقنواتها بحيث تعود هذه المياه إلى الأراضي السورية لري حوالي 200000 هكتار من مشروع الحسكة، بالتعاون مع تركيا وبتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. حكومة العراق عبرت عن قلقها الشديد من المشروع وأبدت اعتراضات رسمية ضد سوريا وتركيا، مستشهدة بالآثار

[1] سيد احمد، محمد، مشروع يحقق معا الامن المائي والامن القومي العربيين، شؤون عربية، العدد101 ، اذار 2000 ، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ص 190-207 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الضارة على البيئة وتقليل حصص المياه كأسباب لاعتراضاتها فالسياسة المائية من الواضح أنها تلعب دورًا أساسيًا في تحديد استخدام المياه والتخطيط الاستراتيجي[1].

كذلك عملت تركيا منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي بانشاء السدود على مجرى الفرات وروافد دجلة وتحكمت في كميات مياه النهرين على حساب المصالح المائية لكل من دول الجوار سوريا والعراق، ومن ابرز المشاريع التركية خطورة هو مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف باختصار تحت مسمى (جاب) ولهذا المشروع اغراض متعددة وجوانب مرئية وغير مرئية حيث يشمل 13 مشروعا خصصت بالاساس للري وانتاج الطاقة الكهربائية عن طريق انشاء 21 سدا منها 17 سدا على الفرات و4 سدود على دجلة واقامة 17 محطة كهربائية على النهرين وروافدهما بالاضافة الى مشاريع اخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة وغيرها.

تعود اهمية هذا المشروع بمنفعة واهمية كبيرة للاقتصاد التركي حيث يوفر المياه اللازمة لري 1.8 مليون هكتار في المناطق الجنوبية والشرقية للبلاد بما يقارب خمس مساحة الاراضي الزراعية في تركيا بالاضافة الى توفيره انتاج 27.738 مليار كيلو وات/ ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا وتهيئة حوالي 1.6 مليون فرصة عمل جديدة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية التي ستقام في منطقة المشروع كذلك يتيح المشروع لتركيا زيادة انتاجها من الثروة السمكية في بحيرات المشروع الى حوالي 1.49 مليون طن سنويا، هذه الاثار الايجابية للمشروع التي تجنيها تركيا من هذه المشاريع لها اثار كارثية على كل من سوريا والعراق لما يصاحبه من انخفاض منسوب المياه التي تصل اليهما وكذلك الاثر السلبي على مشروعات الري والطاقة في كلا البلدين.

هنا تكمن المعضلة في عدم موافقة تركيا على ابرام اتفاقية دولية لاقتسام المياه مع سوريا والعراق وتتمسك الاخيرة بحق السيادة المطلقة على مياه الفرات ودجلة التي تجري في اراضيها وبان ما تمرره من مياه الى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجبا وتعتبرها مياه عابرة للحدود.

ويمكن تناول وجهة النظر التركية في المسالة المائية مع العراق بالشكل التالي:

[1] الأسد يضع حجر الأساس لمشروع جر مياه نهر دجلة - الراي (alraimedia.com)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ: عدم الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات: انتهجت تركيا سياسة عدم الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات وتعتبرهما نهرين عابرين للحدود، وبناء على ذلك عرفت تركيا مجاري المياه الدولية بانها مجاري تقع احدى ضفتيها ضمن حدود دولة وتقع الضفة الثانية ضمن حدود دولة اخرى يمر خط الحدود في منتصف المجرى المائي اما المجرى العابر للحدود فيخضع للسيادة المطلقة للدولة ، هذا ما جاء في تصريح رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميرال " ان لتركيا السيادة المطلقة على مواردها المائية ولا ينبغي ان تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات اي مشكلة دولية ".

بناء على ذلك فان تركيا تنطلق من رؤية واضحة بمنح الدول التي تقاسمها المجرى المائي حصة مائية تقدرها هي بحسب مصلحتها باعتبارها صاحبة السيادة المطلقة على المجرى المائي دون الرجوع او الاخذ بالحسبان مصلحة وحقوق الدول المتشاطئة[1].

ب: الاصرار بعدم وجود اتفاقية دائمة حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات:

يعتبر نهري دجلة والفرات من الانهر الدولية التي تتقاسم مجراهما تركيا وسوريا والعراق الا انه لا يوجد الى اليوم اتفاق دولي بشان استغلال مياههما من قبل الدول الثلاث، عمدت تركيا دائما الى عدم التوصل الى اتفاق نهائي بشان تنظيم المياه مع سوريا والعراق واي لقاء او قمة لبحث هذا الموضوع تحاول تركيا عرقلته بادخال اشياء حديثة للبحث للهروب من الالتزامات الدولية اتجاه مجرى النهرين، وهذا ما يصب في مصلحة تركيا عبر تضييع الوقت وعدم الوصول الى اتفاق لتقاسم المياه.

ج: رفض مبدأ تقسيم مياه نهري دجلة والفرات:

حاولت العديد من الدول اقناع تركيا بمبدأ تقسيم المياه ولكن تركيا طرحت البديل بالاستخدام الامثل للمياه عام 1984 ، ولاول مرة عام 1990 طرحت تركيا خطتها الشاملة لادارة المياه مع دول الجوار من خلال ثلاث مراحل من اجل حل مشكلة تقاسم المياه وقد اشتملت الخطة على ما يلي:

المرحلة الاولى: اجراء عملية مسح شامل ودقيق لامكانات وحاجات الدول المشاركة في نهري دجلة والفرات.

المرحلة الثانية: اجراء عملية مسح واسعة لنوعية التربة وخصائصها وصفاتها في الدول الثلاث الى جانب تحديد المشاريع المائية التي نفذت والتي في طور التنفيذ.

[1] عبدالله الشمري ، سيرة الرئيس ديميريل تختصر تاريخ تركيا السياسي الحديث ، صحيفة الايام ، 23 /2015/6 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المرحلة الثالثة : اعتمادا على المرحلتين الاولى والثانية يجري الاتفاق على تحديد حاجات كل جهة الى جانب وضع خطط ومشاريع التعاون لدراسة امكانية التعاون والاستفادة من المياه المهدورة وكل ما يتضمن استغلال مياه دجلة والفرات باوسع وافضل ما يمكن.

وعلى ذلك فان تركيا ترفض القسمة العادلة للمياه وتصر على مبدا الاستخدام الامثل للمياه واقترحت خطة اسمتها الخطة ذات الثلاث المراحل: الاولى دراسة مسحية للموارد المائية والثانية دراسة مسحية للاراضي والثالثة تقييم موارد المياه والاراضي.

وهذه الخطة براي الخبراء هي هروب من الاستحقاقات التي تترتب على تركيا فهذه الخطة تحتاج الى الخبراء والتكنولوجيا والعمل على دراسة التربة بشكل كبير ومعرفة المحاصيل الزراعية وغيرها من الفحوصات.

هذا الرفض التركي رغم وجود العديد من البروتوكولات والنصوص الموقعة منذ عام 1920 حتى النصف الاول من السبعينات فهناك ثلاث عشر نص قانوني وقعت عليه تركيا وقبلته وكلها تبرهن انه اذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية او القضائية فعلى تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاث وذلك خلافا لمضمون ملاحظات تركيا على اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية وتباعا فقد رفضت تركيا هذه الاتفاقية التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 1997/5/21 [1].

2_الدور التركي في شمال العراق .

هناك خلاف وجدل كبيرين حول طبيعة الوجود التركي في شمال العراق ومبررات وحجم وأهداف هذا التواجد في الأوساط السياسية العراقية ، وقد ترتب على ذلك العديد من الاثار والتبعات، في بلد عانى من الصراعات والحروب الداخلية والخارجية على مدى عقود من الزمن، وان تقاطع المصالح الإقليمية والدولية واجنداتها المختلفة تفعل فعلها في الساحة السياسة العراقية ، وان هناك أهداف للوجود التركي على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهي كالاتي:

أ_صون الأمن القومي التركي: هناك تهديدات مستمرة تواجهها الحكومة التركية من قبل حزب العمال الكردستاني التركي المعارض(P.K.K) ، والتي تتمركز في جبال قنديل منذ اكثر من ثلاث عقود ،

[1] https://www.mfa.gov.tr/turkiye_s-policy-on-water-issues.ar.mfa

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عند المثلث الحدودي العراقي – التركي – الإيراني. بحيث أصبحت تلك المنطقة منطلقاً رئيسياً لهذا الحزب لتنفيذ عملياته العسكرية داخل الأراضي التركية، مستفيداً من العوامل والظروف الجغرافية للمنطقة .

ب–تحقيق التفوق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: تركيا كغيرها لديها طموحات في تسويق مشروعها النهضوي. على المستويين الداخلي والخارجي ، وان الخلافات بين أنقرة وبعض الدول العربية والإقليمية ، يعكس بشكل أو بآخر طبيعة الطموحات التركية المتنامية ، لتحقيق التفوق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لذلك فأن سعي تركيا لتأسيس منظمة الدول التركية في العام 2009 ، والذي هو عبارة عن تكتل اقتصادي إقليمي يضمّ الدول الناطقة باللغة التركية، يعكس أيضاً جانباً من الطموحات التركية لفرض دور مؤثر ومهيمن في الساحتين الإقليمية والدولية خصوصا الدول المجاورة لها، والتي تعاني أوضاعاً سياسية وأمنية واقتصادية مرتبكة .

وتشير التقارير الاستخباراتية أن لدى تركيا 11 قاعدة عسكرية رئيسية في إقليم كردستان ، و19 معسكراً أساسي وتتوزع تلك القواعد والمعسكرات على مناطق بامرني ، شيلادزي ، باتوفان ، كاني ماسي ، كيريبز ، سنكي ، سيري ، كوبكي ، كومري ، كوخي سبي ، سري زير ، وادي زاخو ، العمادية.

وفي عام 2015، بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على بعض المدن العراقية ، ومنها الموصل قامت تركيا بفتح معسكرات جديده في مدن بعشيقة ، صوران ، قلعة جولان ، زمار، كما انها حوّلت معسكرها في منطقة حرير الواقع جنوب أربيل إلى قاعدة عسكرية، وقامت ببناء قاعدة سيدكان، واستحثت مقرات في مدينتي ديانا وجومان قرب جبال قنديل، من أجل إحكام السيطرة على مناطق خنير وخاوكورك وكيلاشين، والاقتراب اكثر من مناطق تواجد حزب العمال الكردستاني. وكان المبرر لانشاء هذه القواعد هو منع تمدد تنظيم الدولة الى هذه المناطق ، ويقدر عدد العسكريين الأتراك في هذه القواعد بحدود 7 آلاف عسكري ويسيطرون على مساحة تقدر 100 كلم في داخل الأراضي العراقية[1]. أضافة الى جهاز الاستخبارات التركي الذي يعمل في إقليم كردستان لجمع المعلومات وتحليلها والوصول الى قيادات الحزب وتعقبهم . ويمتلك الجهاز 4 مقرات رئيسية في العمادية وماتيفا وزاخو وكاراباسي في دهوك. وتركيا كغيرها من الدول تعطي اولوية كبيرة لجميع البيانات حول الاعمال الارهابية التي يقوم بها الحزب ومن يدعمه، وترى تركيا

[1] خريطة انتشار القوات التركية في العراق: 80 موقعاً و5 آلاف جندي | الأمان الدولي | مجلة الأمان (al-aman.com)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان الاقتصاد يمثّل أحد أهم وأبرز مرتكزات التوسع والتمدّد والنجاح في الخطط المستقبلية، لذلك ذهبت الى تعزيز حضورها الاقتصادي المدعوم بالوجود العسكري والاستخباري، وهذا نهج الادراة التركية منذ احتلال العراق من قبل القوات الامريكية عام 2003، حيث تعمل العديد من شركات النفط التركية في الحقول النفطية لاقليم كردستان ومن الجدير بالذكر ان أنبوب نفط إقليم كردستان الي يمر الى ميناء جيهان التركي يقع داخل الأراضي التركية [1].

كذك لدى تركيا مشروع قومي كبير [2] وهذا يتطلب ثقلا عسكريا وسياسيا واستخباراتيا من اجل توظيف ذلك لخدمة المشروع الاقتصادي الذي بدوره يساهم في وضع تركيا منافس للقوى الاقتصادية العظمى في المنطقة، حيث سيعطي لتركيا دورا كبيراً للتأثير في صياغة المعادلات السياسية في الساحة العراقية، ومن ثم التاثير إقليميا .

اما في ما يتعلق بالتواجد العسكري التركي في شمال العراق وأثره على السيادة الوطنية لدولة عضو في الامم المتحدة فان العمليات التركية المستمرة والتوغل التركي في شمال العراق بدون اخذ موافقة الحكومة المركزية في بغداد وعدم وجود تهديد واضح من قبل عناصر او ميليشيات للأراضي التركية، فالتكهن بان هناك تهديد لا يتيح انتهاك سيادة الدول، والمواد 1، 2،3، من ميثاق الامم المتحدة لا يتيح لتركيا بان تقصف دولة ذات سيادة او تتوغل في اراضيها، وقد اعتمدت تركيا في تدخلها على بعض الحجج، بانها قد وقعت اتفاقية مع النظام السابق واعتمادا على ان هذه الاتفاقية مع العلم ان هذه الاتفاقية لم تجدد ولم توضع في ارشيف الامم المتحدة حسب المادة 102 من الميثاق [3] ، وعليه فان هذه الانشطة العسكرية التركية في الاراضي العراقية لا تدعمها اتفاقية التعاون الامني بين البلدين والتي تم اعتمادها منذ عام 1984 ، وسميت باتفاقية المطاردة الساخنة، من اجل مكافحة الارهاب في مناطق الحدود المشتركة، وبموجب هذه الاتفاقية سمح لكل دولة بالتدخل في منطقة الحدود لعمق لا يتعدى 5 كيلو متر وبمدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة ايام [4] (شبر، 2017).

[1] «نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق و«حكومة إقليم كردستان | The Washington Institute
[2] الصفحة الرئيسية : رئاسة الجمهورية التركية (tccb.gov.tr)
[3] عادل عبد الحمزة ثجيل وايلاف راجح، دوافع واهداف التوغل التركي واثره في خيارات العلاقات العراقية– التركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 43 و44 ، 2016 ، ص 250.
[4] سامي شبر، توغل القوات العسكرية التركية داخل الاراضي العراقية، الموقف من القانون الدولي، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 34، 2017 ص 17 وما بعدها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعلى ذلك فان تدخل تركيا في الشمال العراقي دون موافقة حكومة بغداد يعتبر تجاوزا على سيادة الدولة وخرق للقانون الدولي وتهديد للسلم والأمن الدولي ولا يمكن لتركيا الاحتجاج بالمادة 51 من ميثاق الامم المتحدة لتبريرعملياتها في العراق ما لم يكن هناك أي هجوم عسكري او تهديد للأراضي التركية او قواتها العسكرية المتواجدة في العراق .

ثانيا: العلاقات العراقية الايرانية في اعقاب احداث 2003

1_ الدور العسكري لايران في العراق

بعد الاحتلال الامريكي للعراق وانهيار النظام السياسي والمنظومة العسكرية بالكامل ، برزت هناك طريقة جديدة في اعادة تشكيل الطيف السياسي والعسكري تختلف عما كانت عليه في السابق، فعدم وجود حكومة مركزية كانت سببا في ظهور خروقات امنية في البلاد ، وبروز قوى مسلحة خارج اطار الدولة جعلت توفير الأمن وتعزيز القدرات العسكرية خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الشغل الشاغل للحكومة والشعب ..

وكان لإيران دوراً كبيراً في المعادلة الأمنية في العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق لاسيما على صعيد التعاون و ضمان الحماية للمراقد المقدسة[1]، وقد ازداد ذلك الدور بعد سيطرة داعش على مساحات من خريطة العراق عام 2014 ، الذي عكس ضعفا في المنظومة الامنية عندما عجزت عن التصدي له ساعة هجومه، واعتمدت استراتيجية ايران على الابقاء على حلفاؤها الإستراتيجيين التي يمكن الإعتماد عليهم من اجل امننة العلاقات لمواجهة هذا التنظيم المتشدد وابعاده عن حدودها ، وقد صرح وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي بالدعم الكبير الذي تقدمه إيران لهم على مستوى التدريب او التسليح[2]. في ظل أهمية العراق الإستراتيجية في إستراتيجية إيران الجيوسياسية، وخاصة على خلفية صراعها الظلّي مع

[1] إيران والعراق | The Washington Institute
[2] https://www.tabnak.ir/ar/news/47990/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إسرائيل[1].فكانت إيران الخيار الاول لإبرام المعاهدات العسكرية والأمنية بسبب قربها الإقليمي وحدودها المشتركة الطويلة، والقواسم المشتركة التي تصنفها ايران على انها (دينية وثقافية، والوحدة السياسية، والشراكة الاقتصادية الواسعة، و المصالح والتهديدات الأمنية المشتركة)[2]

وقد كشف البرلمان العراقي من خلال لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن وجود اعداد كبيرة من القوات الإيرانية في العراق تقدر ب (30000) الف مقاتل بشكل "إستثنائي"، كما بين رئيس مجلس النواب[3]، بعد ان : " أظهرت تجربة ظهور داعش للحكومة العراقية أن عليها التفكير في تنويع التحالفات الأمنية الأجنبية" وكانت ايران في المقدمة منها ، اولا : من اجل التصدي لأزمة الإرهاب ، وخلال هذه الفترة تحملت ايران نفقات مقاتليها وحلفائها الاستراتيجيين ، وثانياً: عند تأسيس اللجنة الرباعية لتبادل المعلومات والتعاون الأمني في عام 2015 بهدف تبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب، بعضوية المؤسسات العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية وسوريا وروسيا والعراق في بغداد، ومنذ ذلك الحين، عُقدت اجتماعات مختلفة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وكان تبادل المعلومات، وخاصة الإمداد الاستخباري للقوات العراقية والسورية في تحديد واستهداف المواقع المهمة والحساسة ، من أهم وظائف هذه اللجنة خلال فترة نشاطها."[4]

2: المسالة المائية بين العراق وايران .

خلال العقدين الماضيين تقلصت حصة العراق من مياه الانهار التي تنبع من الاارضي الايرانية كما هو الحال مع حصة العراق من تركيا ، كنهر الزاب الاسفل ونهر ديالى بعد ان جرى التحكم في مجرى الانهار الطبيعية وكذلك الاودية غير الدائمة الجريان مثل اب كونجير و كنجان جم وقلال بدرة وغيرها من الاودية،

[1] https://mecouncil.org/publication_chapters/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%91%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84/?lang=ar

[2] www.tabank.ir مصدر سبق ذكره

[3] https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2020/01/08/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-

[4] www.tabank.ir مصدر سبق ذكره

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هذا الامر اثر بشكل كبير على موارد المياه في قضاء بدرة ومندلي في العراق الى الحد الذي وصلت فيه الامور الى حدوث ازمة بين البلدين ، بعد ان شهدت الاراضي العراقية موجة جفاف هددت امدادات الغذاء للعراقيين[1] والقت باثارها على الاحواض الاتية :

أ- نهر الوند: تعتمد محافظة ديالى بشكل كبير على عمليات الري من هذا النهر، ما بين عامي 1953 و 1954 تم تحويل مجرى النهر الى داخل الاراضي الايرانية ، وفي عام 2011 خسر العراق ري ما يقارب 50 الف دونم من الاراضي الزراعية، ولم تثمر الجهود التفاوضية عن حل مشكلة انقطاع المياه.

ب- نهر كنكير: ادى قطع مياه النهر عن مدينة مندلي العراقية في خسارة 70% من اشجار الحمضيات وعدم القدرة على ري حوالي 30% من اشجار النخيل.

ج- نهر كنجان جم: بسبب توسع ايران في مجال الزراعة عام 1931 في منطقة تم انشاء سد وتحويل المياه بالكامل الى داخل الاراضي الايرانية وهذا ما تسبب في الكثير من الاثار السلبية على القرى المجاورة لحدود ايران والتي تعتاش على كميات من هذا النهر.

د- شط العرب: يشكل نقص الايرادات المائية في شط العرب ادى الى اختلالات كبيرة للمجرى المائي واثر ذلك على العلامات الحدودية للمياه الاقليمية العراقية (خط التالوك) مما اثر سلبا على الموانى العراقية ومراسي السفن ، كما تسبب في بيئة صحية سيئة للاحياء المائية في منطقة شط العرب وعلى عملية صيد الأسماك ونتيجة لذلك فقد حدثت تغيرات جيولوجية كبيرة على منطقة شط العرب اثرت على كامل النظام المائي في منطقة الخليج العربي.

5- نهر الكارون: يشكو هذا النهر من نسبة كبيرة من التلوث بسبب مياه الصرف الصحي ، ففي عام 2008 اكدت وزارة البلديات والاشغال العراقية ان هناك انقطاع تام للمياه الواردة من نهر الكارون القادم من ايران مما اثر بشكل كبير على صلاحية مياه الشرب في منطقة الفاو وزيادة ملوحة المياه الخام[2].

[1] حسين علي عيادة، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصادية جامعة بغداد، 2012 ص 303-306.
[2] عبد الله عبد الامير احمد، الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران واثرها على الاراضي الزراعية والامن المائي العراقي مجلة تكريت للعلوم المجلد 20 ،العدد1، جامعة تكريت، 2012 ص 374.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثا: الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية مع دول الجوار

1 : مستقبل العلاقة العراقية – التركية

لا شك ان العلاقة التركية العراقية تمر بين فترة واخرى بنوع من التازم ولكن هذه العلاقة تحكمها الجغرافيا والمصالح الاقتصادية والتداخل السكاني، فتركيا والعراق تربطها روابط وثيقة فالعراق يعتبر الشريك التجاري الثاني لتركيا ونفط العراق يصدر عبر الموانئ التركية، وعلى الرغم من النزاع الدموي بين حزب العمال وتركيا الا ان العلاقة العراقية التركية علاقة استراتيجية، فمن الممكن ان يكون هناك تعاون كبير في السنوات القادمة خصوصا وان العراق بدا باستعادة موقعه في الشرق الاوسط بعد تراجع الادارة الامريكية عن المنطقة وبدات عمليات اعادة الاعمار والاستثمار تجد لها مكانا لدى صانع القرار السياسي العراقي بالاضافة الى قدرة الحكومة المركزية على بسط سيادتها على العراق على حساب الفصائل والتشكيلات المسلحة غير النظامية .

وتاكيدا من العراق على علاقته الاستراتيجية مع تركيا فقد كان من اول الدول التي ارسلت مساعدات وفرق انقاذ بعد حدوث زلزال كهرمان مرعش في السادس من شباط لعام 2023 ، لذلك فالعلاقة المستقبلية بين العراق وتركيا يمكن الانتقال فيها من مرحلة الجوار الى مرحلة التداخل والتكامل الاقتصادي وتعزيز الشراكة والتعاون في مجال الصناعات النفطية ومشاريع البنية التحتية وهذا من شانه ان يعزز مكانة تركيا في العراق ومكانة العراق في تركيا، فالمؤشرات الدولية وخروج الولايات المتحدة من المنطقة وانشغالها بملفات كبيرة مثل الصين وروسيا ساهم بشكل كبير في التقارب الكبير بين العراق وتركيا في السنوات الاخيرة[1].

2: مستقبل العلاقة العراقية – الايرانية

يحتل العراق مكانة استراتيجية كبيرة لدى مركز صناعة القرار الإيراني (على كافة المستويات) ، وقد بينت الاحداث التي شهدتها المنطقة بعد انسحاب القوات الامريكية بان حجم العلاقة بدا يتضاعف لا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء كبيرة من العراق ، وكان دور واضحا في التصدي لهذا التنظيم ، وقد كانت هناك بوادر على إمكانية حصول ايران على موافقة ضمنية من الولايات المتحدة على

[1] https://www.aljazeera.net/opinions/2024/4/24/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دور اكبر في التعاون مع العراق كجزء من ترتيبات صفقة حل البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات عنها [1].

سيؤثر المشهد الجيوسياسي الأوسع، بما في ذلك العلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى وتأثير الجهات الفاعلة الخارجية مثل الولايات المتحدة، أيضًا على العلاقات بين إيران والعراق وربما لو تمكنت ايران من النجاح في رفع الحصار الاقتصادي عنها وادماجها في مشاريع الطاقة ضمن اطار جديد من العلاقة بين ايران والغرب، ما يسهم في رسم مستقبل العلاقة بين العراق وايران .. لاسيما في تمتين العرى ازاء علاقات اقتصادية قوية، وخاصة في قطاعي التجارة والطاقة. مع سعي كل من الدولتين إلى تعزيز اقتصاديهما[2].

الخاتمة

في الختام، يمكن القول إن العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية بعد عام 2003 كانت لها تأثيرات متعددة على الاستقرار السياسي في العراق. هذه العلاقات، التي تأثرت بالتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، ساهمت في تشكيل واقع سياسي معقد في العراق. من جهة، ساعدت بعض هذه العلاقات في تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، مما أدى إلى بعض الاستقرار النسبي. ومن جهة أخرى، أدت التوترات والمنافسات الإقليمية إلى زيادة الضغوط على الحكومة العراقية، مما أثر سلباً على الاستقرار السياسي الداخلي.

لذلك فإن تحقيق استقرار سياسي مستدام في العراق يتطلب إدارة حكيمة لهذه العلاقات، مع التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي وتجنب التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع. يجب على العراق أن يسعى لبناء علاقات متوازنة مع جميع جيرانه، بما يضمن مصالحه الوطنية ويعزز من استقراره السياسي على المدى الطويل.

الاستنتاج :

1. في طليعة العلاقة نستنتج ان لتركيا وايران تاثيرات ملموسة تسهم في زيادة التوترات على الساحة العراقية ، فتركيا لديها مصالح استراتيجية في اقصى شمال العراق، جراء العمليات العسكرية التي

[1] ريز ارليخ ، اجندة ايران اليوم، ترجمة رامي الريس، الطبعة الاولى، 2019، الدارة العربية للعلوم (ناشرون) بيروت، لبنان. ص 251-260.

[2] How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations (cfr.org)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تمارسها ضد معسكرات حزب العمال والتي تزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني. اما بالنسبة لايران فهناك توتر مستمر بينها وبين الولايات المتحدة على الاراضي العرقية يسهم في حالة من عدم الاستقرار الامني المستدام .

2. يحاول العراق تحقيق توازن في علاقاته مع جيرانه غير العرب، مما يؤثر على استقراره السياسي، فالجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع دول مثل إيران وتركيا تهدف إلى تقليل الاعتماد على جهة واحدة وتحقيق استقرار أكبر.
3. العلاقات التجارية مع إيران وتركيا تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، حيث يعتمد العراق على واردات الطاقة من إيران، بينما تسعى تركيا لتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

Reference:

1. Erlich, Reese, Iran's Agenda Today, translated by Rami Al-Rayes, first edition, 2019, Arab Scientific Publishers (Publishers), Beirut, Lebanon. pp. 251-260.
2. Abdul Mahmoud, Ali (2012) Iraqi-Iranian relations in light of the Gulf Wars and the American occupation, first edition, Amna Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
3. Hussein Ali Ayada, Towards a National Strategy to Solve the Water Problem in Iraq, PhD Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2012, pp. 303-306.
4. Al-Bayati, Abbas, Turkmen in Iraq, Middle East Affairs, Beirut, Lebanon, Issue 87, September 1999.
5. Abdel Fattah, Bashir, Causes of Tension between Arabs and Iran, Arab Affairs, Issue 142, Summer 2010, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, Arab Republic of Egypt, pp. 36-48.
6. Abdullah Abdul Amir Ahmed, The Common Border Rivers between Iraq and Iran and Their Impact on Agricultural Lands and Iraqi Water Security, Tikrit Journal of Sciences, Volume 20, Issue 1, Tikrit University, 2012, p. 374.
7. Sayed Ahmed, Mohammed, A Project That Achieves Together Arab Water Security and National Security, Arab Affairs, Issue 101, March 2000, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, Arab Republic of Egypt, pp. 190-207.
8. Aboud Salem Ziad Aboud, The Industry of Thirst and the Future of Water War, A Study in the Arab World and Iraq, Dar Al-Doctor for Sciences, Baghdad, 2012, pp. 303-306.
9. Muhammad Azhar Saeed Al-Samak and others, Geography of Natural Resources, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 1st ed., 1988.
10. Ali Muhammad Jawad, The International River in International Law, Journal of International Studies, Issue 13, Center for International Studies, July 2001.
11. Ibrahim Muhammad Sabry, Pragmatic Understanding of the Nature of the Water Problem in Iraq, Description and Solutions for the Most Important Dimensions, Al-Nahrain Journal, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Issue 5, July, 2018.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

12. Ibrahim Muhammad Sabry, Water Policy in Iraq and its Impact on Sustainable Development after 2003, Baghdad, 1st ed., 2017..
13. Muhammad Abbas Mohsen, International Water Law, a Study with the Application of Water Diplomacy to the Tigris and Euphrates Rivers, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, Baghdad, 1st ed., 2019.
14. Munadil Fadhel Al-Mahdawi, Turkish Policy on Shared Waters, Review in Light of International Law Jurisprudence, New Culture, Issue 377, September, Dar Al-Rawad Al-Muzhirah, Baghdad, 2015
15. Al-Shammari, Abbas (2019) Climate Change and Its Impact on the Water Problem in the Middle East, First Edition, United Arab Company for Marketing and Supplies, Cairo, Arab Republic of Egypt.
16. Salman Ibrahim Mahdi, The Problem of Water Scarcity and Current and Future Challenges, Al-Nahrain Magazine, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Issue 5, July 2018, p. 177.
17. Shaber, Sami, The Turkish Military Forces' Incursion into Iraqi Territory, The Position on International Law, Political and Strategic Studies Journal, Bayt Al-Hikma, Baghdad, Issue 34, 2017, p. 17 and beyond.
18. Adel Abdul Hamza Thajil and Ailaf Rajih, Motives and Objectives of the Turkish Incursion and Its Impact on the Options of Iraqi-Turkish Relations, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, Issue 43 and 44, 2016, p. 250.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/